بسم الله الرحمن الرحيم

معهد علوم الزكاة (السودان)

أمانة البحوث والتوثيق والنشر

ورشة تحصيل زكاة الذهب والمعـــــــــــادن الأخرى

قاعة اتحاد المصارف السودانية

مشكلات تحصيل زكاة المعادن و آليات التحصيل و كيفية التطبيق

إعداد :

الإدارة العامة لتخطيط جباية الزكاة

وأمانة الزكاة ولاية نهر النيل

٣٠ديسمبر ٢٠١٣م

مقدمة:

- **قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾** [سورة: الحج - الآية: ٤١]
- **و يقول الرسول صلى الله عليه و سلم: ﴿ و في الركاز الخمس ﴾**

مسيرة الزكاة في الخمسة و عشرون عاما السالفة متطورة و أصبحت تجربة يحتذى بها في العالم العربي و الإسلامي .

و قد تطورت الجباية حتى وصلت٣.١مليار جنبه و قد انعكس هذا التطور في أوعية الزروع و الأنعام لكن ما زالت أوعية عروض التجارة و المستغلات و المهن الحرة و المال المستفاد تسير بخطى بطيئة و قد ظلت آليات البحث و التطوير الفقهي و الإداري و الفني تزاول نشاطها عبر آليات مختلفة مثل الورش و المؤتمرات و القوانين و اللوائح و لجان الوعاء الكلي.

و قد عقدت عدة ورش لبحث المستجدات الفقهية و العملية لزكاة المعادن و لبروز مستجدات بتطور اكتشاف البترول و الذهب و غيرها من المعادن في السودان و قد صاحب التطبيق العملي لزكاة المعادن عدة مشكلات منها ما هو مرتبط بقانون الزكاة وقناعة المكلفين و منها ما هو مرتبط بالعلاقات التنسيقية مع الجهات ذات الصلة والمجهود التوعوي و الإشكالات الفنية و الإدارية و آليات التحصيل .

لذا تأتي هذه الورقة لبحث المحاور الآتية عسى أن تجد من خلال نقاشها حلولا عملية للوصول لزكاة المعادن للأفراد و الشركات و مال الدولة المعد للاستثمار .

و المحاور هي :

١/ المحور الأول : المشكلات التوعوية .

٢/ المحور الثاني : المشكلات الإدارية و الفنية لدى الأطراف ذات الصلة .

٣/ المحور الثالث : الجهود من قِبل إدارة تخطيط الجباية و غرفة التعدين الأهلي ووزارة التعدين و المحليات.

٤/ المحور الرابع : آليات التحصيل المقترحة و التطبيقات العملية على الطبيعة.

المحور الأول : التوعـوي:

اهتم ديوان الزكاة بالجانب الفقهي و الدعوي و الإعلامي باعتبارها عصب الجباية لبث فقه الزكاة وسط المكلفين لأنواع المال المختلفة و خصص إدارة لهذا العمل على مستوى المركز و الولايات و لها مهام و اختصاصات دعوية وإعلامية و خطة و ميزانية و لها دور كبير في إبراز خطاب الزكاة الدعوي والإعلامي و إقناع المكلفين بدفع الزكاة.

تعدى دور خطاب الزكاة في نشر فقه الزكاة إلى الخطاب العملي بإشراك المكلفين في برنامج الصرف المباشر على المستحقين في رمضان و الكوارث و برامج الراعية والرعية و دعم الخلاوى و إشراك لجان الزكاة القاعدية في جباية زكاة الزروع و الأنعام بالإضافة إلى مهمتها الأساسية في حصر الفقراء و صرف مستحقاتهم بإشراف الديوان وكان لهذا الأثر الإيجابي في رفع معدلات الزكاة وزيادة قناعة دافعي الزكاة .

إن الخدمات المقدمة لأصحاب الحاجات من خدمات مياه و صحة و تعليم لهي أبلغ خطاب يدعم مسيرة الزكاة و يقنع المتهربين بدفع زكواتهم كاملة بالإضافة لهذه الخدمات ادخل الديوان بعض التسهيلات في التدرج في أداء الزكاة و إشراك المكلفين في توزيع نسبة ٢٠% على الفقراء من ذوي القربى و توزيع صغار الأنعام على فقراء الرحل وإشراك الإدارة الأهلية في جباية و توزيع الزكاة .

التجربة واسعة في المجال التوعوي الذي انداح في المجتمع بنشر الدعوة وإشراك كل الجهات الدعوية في نشر خطاب الزكاة عبر المنابر و المساجد و التجمعات و القوافل الدعوية .

تتجدد الحاجة إلى نشر التوعية الزكوي بولايات التعدين الرسمي والشعبي بما يؤهل لفهم فقه الزكاة و الترغيب في أدائها للدولة و الفوائد المرجوة منها في الدنيا والآخرة .

الولايات المتأثرة بالتعدين الأهلي في السودان هي ولايات نهر النيل والقضارف شمال كردفان و جنوب و غرب كردفان و شمال دار فور و هي تحتاج إلى خطة خاصة للتبشير بفقه الزكاة على أن تصحبها برامج صرف تصمم في الولايات المعنية مصحوبة بخدمات مياه و صحة و إصحاح بيئة و مساجد ومصليات . و قد خصص مبلغ ٣.٢٢١ مليون جنيه لخطاب الزكاة في ميزانية ٢٠١٤م من أجل تفعيل الخطاب الدعوي والإعلامي و لابد أن ينال منه هذا الجانب النصيب الأوفر .

عليه نقترح أن يشمل الجانب التوعوي لأغراض زكاة المعادن الآتي :

الولايات :

١. وضع برنامج خطاب زكاة متكامل موجه للتعدين العشوائي بولايات و مناطق التعدين يشترك فيه ديوان الزكاة بالولاية و المحلية و لجان الزكاة القاعدية وزارة الشئون الاجتماعية بأجهزتها الدعوية و المنظمات الدعوية على أن يبرمج في الربع الأول و تخصص له ميزانية محددة .
٢. أن يدعم الخطاب القومي توعية الولايات بقوافل دعوية تركز على مناطق تجمع المعدنين و يدعم ماليا من الأمين العام و تستقطب له كوادر دعوية اتحادية .
٣. أن تتولى الأجهزة التشريعية و التنفيذية على مستوى الولاية برنامج دعوي توعوي لمناطق كثافة التعدين و أن تبعث مناديب من المجلس التشريعي و مجلس الأمناء للتبشير بإخراج زكاة المعادن و السماع للمعدنين .
٤. أن تحدد الخدمات التي تقدم لهذه المناطق (**مياه ، صحة ، تعليم، مساجد**) بواسطة ديوان الزكاة عبر ميزانياته في المشروعات .
٥. أن تتولى إدارة المعادن و الاستثمار بالولايات تقديم خدمات بالاشتراك مع ديوان الزكاة .
٦. أن تفرد إدارة بالولاية المعنية متخصص في إعلام خطاب الزكاة عن التعدين .
٧. على الجهات العدلية و القانونية عقد ورش و سمنارات للتبصير بقانون الزكاة و مدى أهميته لارتباطه بالعقيدة و العبادة .
٨. أن يعقد أمين الولاية حلقات تثقيفية بأجهزة الإعلام بالتعاون مع الجهات ذات الصلة .

المستوى القومي (الأمانة العامة).

١. توفير الدعم الإداري و الفني و اللوجستي للخطاب التوعوي و تمكين خطاب الزكاة من أداء مهمته على المستوى الولائي و القومي .
٢. إكمال حلقة التنسيق مع الأجهزة التشريعية و التنفيذية و القومية لإنجاح حملة خطا الزكاة .
٣. تحديد ميزانية قومية للمشاريع الخدمية لولايات التعدين .

٤. إشراك اتحاد المعدنين في التبصير بخطاب الزكاة .
٥. توفير المعلومات اللازمة لدعم الولايات و وفودها بها لزيادة الحصيلة .
٦. تفعيل قانون الزكاة وربط ذلك بالخطاب الدعوي و الإعلامي .
٧. إنزال توصيات ورش التعدين و زكاة المعادن لأرض الواقع .

المحور الثاني : المشكلات الإدارية و الفنية:

بعد أن تم عقد عدد من الورش عن زكاة المعادن و اتضح من خلالها الرؤى الفقهية و الإدارية و الفنية و تم إشراك جهات عدلية .

و الجهات ذات الصلة هي الزكاة على مستوى المركز و الولايات و وزارة التعدين و إدارات التعدين الولاية و إدارات التعدين الأهلي و اتحادات المعدنين .

للتعرض لهذه الإشكالات من وجهة نظر لتخطيط الجباية و من خلال ما عرض في أوراق العمل المختلفة كورش زكاة المعادن و حلقات نقاش الاستثمار في صناعة التعدين و الواقع الميداني الذي تلمسه ديوان الزكاة و الجهات الأخرى.

نستعرض مشاكل كل جهة على حدا .

مشكلات عامة ـ الزكاة :

بما أن قانون الزكاة لسنة ٢٠٠١ و لائحة الزكاة ٢٠٠٤ أوجب الزكاة في جميع ما أخرجته الأرض و حددت هذه اللوائح و القوانين إجراءات طرق جبايتها و نرى أن هنالك مشكلات تعترض تطبيق هذه المواد في القانون و من هذه المشاكل .

١. عدم تفعيل القانون ليكون أكثر قوة لضبط المتهربين و الدافعين لأداء الزكاة و كل هذا مردة لتحصيل الزكاة بالوكالة و عدم قناعة الجهات ذات الصلة لرؤيتها في أن ازدواجية التحصيل لمواردها و ربطها بالزكاة قد يقلل من حصيلتها و يجعل المتعاملين فيها أكثر فراراً .
٢. التنسيق مع وزارة المعادن و البنك المركزي و إعلان ضوابط إجراءات تسويق المنتج من المعادن يحتاج إلى ضوابط و إلزام بربط الزكاة بهذه الجهات أو على أقل تقدير توفير المعلومات المعنية في الوصول لزكاة المعادن في المستثمرين و الأفراد والشركات الحكومية و الأجنبية .

٣. انتشار رقعة التعدين الأهلي يلقي على الزكاة أعباء إدارية كبيرة بتوفير المعينات المادية و البشرية حسابا مع المردود المرتجى من هذا الجانب و بجانب تطهير هذه الأموال .
٤. تفعيل و تطوير آليات الخطاب الزكوي و رفده بالكادر المؤهل لإبلاغ رسالة الزكاة و توفير الميزانيات اللازمة .
٥. عدم توفر المعلومات المؤكدة التي تستطيع آليات الزكاة القومية والولاية من إحكام ضوابط الرقابة على المعدنين البالغي النصاب لأخذ الزكاة منهم .
٦. عدم توفر الخدمات الأساسية و وعورة الطرق و الأمن و هي مهددات للمعدنين و متحصلي الزكاة و ارتفاع عنصر المخاطر والذي يستدعى الحاصلين على الذهب أكثر سرية في الإفصاح عن أموالهم .
٧. بما أن الشركات تؤدي زكاتها بأمانة الشركات الاتحادية و تحت مسميات عمل لا صلة لها بالتعدين و هي باب تهرب يقلل من موارد الزكاة .
٨. معظم المستثمرين شركات أجنبية مسلمة و غير مسلمة و هذه مشكلة تحتاج التزام الجهات المختصة بإلزامهم بالزكاة.

المشاكل الولائية بالزكاة :

١. قلة الكادر و الآليات العاملة بهذه الولايات .
٢. ارتفاع عنصر المخاطرة الأمنية و الاقتصادية .
٣. صعوبة توفر المعلومات عن المعدنين و الأموال التي يحصلون عليها لحرية الحركة و التنقيب .
٤. صعوبة توفر الخدمات .
٥. عدم تعاون السلطات المحلية و القومية في ربط الزكاة بالترخيص وإجراءات الشراء والبيع و المعاملات الأخرى .

شركات التعدين و المعدنين:

١/شركات التعدين:

- عدد الشركات العاملة بمجال التعدين و المسجلة بأمانة الشركات الاتحادية يبلغ (١٥) شركة .

- عدد الشركات الأجنبية و التي بها أسهم لمساهمين مسلمين يبلغ (٣) شركات .
- عدد الشركات الجديدة (٤) شركات .
- تعامل شركات التعدين في حساب الزكاة مثلها مثل الشركات الأخرى بحسابات ختامية .

٢/ المعدنين:

عمل المعدنين هو عمل أهلي غير مقنن و يعتمد على تتبع الأجهزة و الآبار . و يتم تكسير و طحن و استخلاص الذهب .

٣/ وزارة المعادن:

لا توجد علاقة تنسيق فعال مع وزارة المعادن ، و يتم أحيانا طلب معلومات عن الشركات المنتجة و آخر إحصائية من وزارة المعادن تضمنت عدد (٤) شركات .

المحور الثالث : الجهود المبذول من قبل:

(أ) إدارة تخطيط الجباية بالأمانة العامة.
(ب) غرفة التعدين.
(ج) وزارة المعادن.
(د) المحليات .

(أ) إدارة الجباية بالأمانة العامة :

١. الطواف المسح الميداني بغرض المتابعة و الوقوف على حل إشكال القضايا المتعلقة بالعمل أولا بأول .
٢. إعداد آليات و وسائل و طرق التقدير و التحصيل .
٣. حل القطاعات الموجودة بين الولايات و أمانة الشركات .
٤. ضبط العلاقات الرأسية و الأفقية بين المركز و الولايات و الشركات الاتحادية .
٥. التنسيق مع الولايات المنتجة للمعادن لمراقبة حركة التداول .
٦. تحصيل زكاة المعادن عن المنتج (أهلي ـ شركات) مباشرة من العاملين بالديوان عبر المكاتب بالولايات . و إصدار شهادة أداء للزكاة تحمل تاريخ السداد و نمرة الإيصال المالي و الكمية المزكاة و أن تعنون هذه الشهادة الجهة التي بيعت لها كل الكميات.

٧. يراقب البنك المركزي و وزارة المعادن الوارد إليهم من كميات الذهب أو المعدن و مطابقته بالكميات التي جاءت بشهادات أداء الزكاة و إبراء الذمة .
٨. تفعيل خطاب الزكاة و نشر الضوابط الشرعية الخاصة بالمعادن والضوابط الإجرائية الخاصة بالزكاة .
٩. التنسيق مع الولايات المنتجة للمعادن لمراقبة حركة .

(ب) غرفة التعدين :

١. إيفاد مناديب للزكاة في كل موقع من مواقع التعدين لرفع تقارير دورية عن النشاط .
٢. التنسيق بين الغرفة و الجهات ذات الصلة .
٣. تهيئة المناخ الملائم لعمل الجهات الأخرى (المحليات ـ الزكاة) .
٤. إعداد مظلة معلومات تحوي سجل المعدنين و وضع لائحة تكوين كيان يهتم و يتابع العمل .

(ج) وزارة المعادن:

١. عدم منح الشركة التي تريد العمل في مجال التعدين الاستمارات اللازمة للتسجيل ما لم تفتح سجل زكاة بالديوان .
٢. عدم منح شهادة تجديد ترخيص الشركة ما لم تدفع الزكاة .
٣. سحب الامتيازات التي منحت عن الشركة التي تماطل في سداد الزكاة الواجبة عليها .
٤. عدم جواز قيام المسجل قيد الإعلان بزيادة رأس المال ما لم تدفع الزكاة المقررة .
٥. تكوين آلية متابعة الشركات في أماكن عملها لأخذ الزكاة من موقعها.
٦. القيام بتطبيق فكرة إنشاء وكالات بيع الذهب المستخرج عن طريق التعدين الأهلي .

(د) المحليات :

١. إصدار لوائح تنظيم العمل و إحكام العلاقة مع الجهات ذات الصلة (غرفة التعدين ـ الزكاة ـ الأمن الاقتصادي) .
٢. إعداد سجلات حصر المعدنين وفق قاعدة بيانات و معلومات .
٣. التنسيق مع الغرفة لمنع الجرائم و الاهتمام بالسلامة العامة .
٤. التنسيق مع الغرفة لتقليل الآثار السالبة المترتبة عن التعدين .

٥. عقد دورات تدريبية في مجالات البيئة و السلامة .
٦. إعداد مركز وقائية مجهزة بكافة الخدمات الصحية كالإسعافات الأولية والتطعيم و خلافه .

المحور الرابع:آليات التحصيل المقترحة و الطرق المتبعة على الطبيعة:

أولاً : المستوى الاتحادي:

١. التنسيق .
٢. الرقابة .
٣. المتابعة و الطواف الميداني .
٤. تحديد الإشكالات و وضع الحلول لها .
٥. المساهمة في توفير الإمكانيات المساعدة للعمل .

ثانياً : المستوى الولائي :

(أ) أمانة الشركات الاتحادية :

١. تحصيل من المنبع من الشركات الاتحادية وفق ما هو متعاف عليه في طريقة حساب الزكاة للشركات .
٢. تطبيق معايير الفصل بين الشركات الاتحادية و الولائية .
٣. الاستفادة من معلومات و بيانات مصفاة الخرطوم للذهب .
٤. الاستفادة و التنسيق مع وحدة الذهب ببنك السودان .

(ب) الولايات :

١. حركة المعلومات المتداولة لحصر الشركات الولائية و تقدير حساب زكاتها .
٢. ضبط العمل في زكاة الشركات بالسجل التجاري و وزارة المعادن عبر شهادة إبراء الذمة .
٣. قيام فرق عمل لتقدير و تحصيل الزكاة في الأسواق و مراكز بيع الذهب.
٤. توحيد نافذة التحصيل مع المحلية و الأمن الاقتصادي عبر آلية واحدة للتحصيل .
٥. فرض رقابة على أسواق الذهب الرئيسية كولاية الخرطوم لمنع التهرب من الولايات .

٦. إنشاء غرفة معلومات تضم الجهات ذات الصلة كالمن الاقتصادي ـ المحلية ـ المعدنين ـ الشركات ـ تجار الذهب ، و العمل في شكل مجلس .
٧. ربط إجراءات الزكاة بدمغ الذهب .

وبالله التوفيق ،،،

المصادر و المراجع

١. القرآن الكريم
٢. السنة النبوية
٣. الميزانية السنوية لديوان الزكاة
٤. الأوراق العلمية و الورش و المؤتمرات الزكوية و توصياتها
٥. التقارير السنوية و الدورية لديوان الزكاة
٦. الخبرات التراكمية العاملين بدائرة تخطيط الجباية و تجارب ولايات التعدين بالمقابلة و التقارير الرسمية

جدول رقم (١) يوضح تطور زكاة المعادن (تقارير الزكاة ٢٠١٣م)

بظهور الذهب و ذياع صيته في السودان و الآن بدأ الديوان بوضع مقترح لهذا في ٢٠١٣م بلغ (٢١.٠٠٠.٠٠٠)جنيه بنسبة مساهمة (٢.١%) حيث يأتي في المرتبة الأخيرة في الأوعية:

الرقم	الولايات	المقدر ٢٠١٣	التحصيل حتى نوفمبر ٢٠١٣	نسبة الأداء
١-	القضارف	٢.٠٠٠.٠٠٠	-	
٢-	جنوب دار فور	٢.٠٠٠.٠٠٠	-	
٣-	جنوب كردفان	٢.٠٠٠.٠٠٠	٩١.٦٥٤	%٤.٥
٤-	نهر النيل	٢.٠٠٠.٠٠٠	٥٦٣.٨٤٥	%٢٨
٥-	شمال كردفان	٢.٠٠٠.٠٠٠	٩٦.٧٧٤	%٤.٨
٦-	شمال دار فور	٢.٠٠٠.٠٠٠	٥٦.٠٥٥.٩	%٢.٨
٧-	الشمالية	١.٠٠٠.٠٠٠	١٧.٠٠٠	%١.٧
٨-	وسط دار فور	١.٠٠٠.٠٠٠	-	
٩-	الشركات الاتحادية	٧.٠٠٠.٠٠٠	١١.٠٠٠.٠٠٠	%١٥٧
الجمـــلة		**٢١.٠٠٠.٠٠٠**	**١١.٨٢٥.٣٢٨.٩**	**%٥٦.٣**